الهوية العراقية وآفاق البديل الديمقراطي

د. ميثم الجنابي

(١)

عندما كتب الكثير من العراقيين على حيطان المباني والأسوار بعد الغزو الأمريكي للعراق كلمات مثل (ألف أمريكي ولا تكريتي)، فانهم كشفوا بذلك بوعي أو دون وعي عن مفارقة الانحطاط الشامل للدولة ومؤسساتها. وهي ظاهرة ليست غريبة على تاريخ الاستبداد. فهو ليس فقط مصدر الانحطاط الشامل للقيم والمفاهيم، بل ولكل الصور والصيغ المقلوبة أيضاً. فقد كان (رجل الشارع) العراقي يكتب على حيطان المنازل كل ما لم يستطع حتى النبس به. وبالتالي فان كل ما تفوه به بعد سقوط الدكتاتورية الصدامية وما كتبه من عبارات (مقلوبة) وصور مشوهة أحيانا هو أمر طبيعي وحقيقي وضروري أيضا للتنفيس عن كبت النفس وإعادة استظهار ما فيها لكي تتناسق عوالم وجودها الظاهري والباطني. فهو الأسلوب الوحيد القادر على صنع شخصية متزنة، تعي ما تقول، وتفهم ما تومئ إليه، ومستعدة للعمل من اجل غاياتها الكبرى. وهي أمور تشير بمجموعها أيضا إلى عمق الشرخ الاجتماعي والسياسي والوطني في العراق. كما يمكننا أن نلتمس فيها ونتحسس عمق الإشكاليات الفعلية التي تواجه العراق في ميدان بناء الدولة والهوية الوطنية.

لقد دمرت (التوتاليتارية) البعثية والدكتاتورية الصدامية المجتمع المدني بلا رأفة، وخربت بصورة تامة فكرة الدولة، وسحقت بقسوة لا مثيل لها المضمون الاجتماعي والسياسي والحقوقي للهوية الوطنية. واصبح من الصعب الآن تحديد ماهية الوطني والقومي، ومن هو العربي والكردي والتركماني والكلداني - الآشوري؟، ومن هو الشيوعي والشيعي؟ ومن هو الديني والدنيوي؟ ومن هو الإسلامي وغير الإسلامي؟ ومن هو السني الوهابي والشيعي الجعفري؟ وهي ظاهرة تعكس في الواقع صعوبة تحديد العراقي. فالسؤال الأكثر جوهرية الآن بالنسبة للعراق ومعاصرة المستقبل فيه يقوم في تحديد ماهية العراقي. فهي القاعدة التي ينبغي أن يرتكز عليها بناء الدولة الشرعية والمجتمع المدني والنظام الديمقراطي والثقافة البديلة.

إن الانطباع العام الذي يمكن للمرء أن يلاحظه في مجرى الحديث والأخذ والرد والاستماع إلى الناس بمختلف أجناسهم هو أن العراقي الحالي من يشكو ويشتكي ويتشاكى. لقد جعلت (التوتاليتارية) البعثية والدكتاتورية الصدامية الإنسان العراقي كيانا مسحوق الهوية، لا عنوان فيه لغير الشكوى والتشاكي. بمعنى انها بعثرت هويته الوطنية وسحقت عناصر تكونه التاريخي. أما النتيجة النهائية لذلك فهي خراب شخصيته الخاصة. وهي شخصية تراكمت صفاتها تاريخيا، كما نعثر عليها في أساطير العراقيين القدماء ونموذج رؤيتهم للكون ومزاجهم المعتدل واعتزازهم الشديد بذواتهم وأنفتهم الحادة وجوهرية الفكرة والمبدأ في سلوكهم العملي. وهي صفات تجوهرت في الكينونة العربية الإسلامية للعراق عندما تحول إلى ميدان الحروب الكبرى العسكرية منها والفكرية والأدبية لتبدع في الواقع مضمون الحضارة العربية والإسلامية نفسها، كما نراها في الأدب والشعر والفلسفة والتصوف والفقه والسياسة. لقد أبدعت شخصية صعبة المراس، صعبة الانقياد، شديدة الاعتداد بنفسها، بحيث اجزعت عليا والحجاج!

وهي شخصية لا تخلو من نواقص جوهرية وهائلة ينبغي نقدها بعنف من اجل تذليل التركة الخربة (للتوتاليتارية) البعثية والدكتاتورية الصدامية. فقد عملت التوتاليتارية والدكتاتورية من اجل كسر معنويات الوجود التاريخي لهذه الشخصية، وتدمير بنية وعيها الذاتي، وسحق إرادتها الحرة، وتهشيم روابطها الثقافية. ووجدت في ذلك (مهمتها التاريخية) لإنجاز أمور عظيمة على قدر ما كان يحلم بها حمورابي ونبوخذنصر وهارون الرشيد. الا أن نتيجتها الفعلية هي تخريب مسلة الحقوق، ووقوع العراق في الأسر، وألف ليلة وليلة من المآسي التي لا تحصى! وهي حالة تشير إلى ظاهرة مزدوجة من حيث مقدماتها ونتائجها. انها تشير إلى طبيعة النقص الجوهري في (الشخصية العراقية) التي شكلت الصدامية أحد أشكالها المشوهة.

فقد كان هذا المسخ عراقيا أيضا! وهو مسخ لا تخلو دولة وشعب منه، كل على قدر ما فيه. فقد كان المسخ الصدامي الوجه الآخر لحقيقة الشخصية العراقية العميقة والعريقة في كل شئ! وفي الحصيلة تشير إلى أن الخطر الكامن بالنسبة لتدمير الشخصية الوطنية ومآثرها تقوم في إمكانية انتقال الأطراف إلى المركز، وصعود الهامشية إلى هرم السلطة، واستحواذ الأقلية على مقاليد الأمور. فهي الظاهرة التي تفسد في نهاية المطاف الجميع وتجعل من الدولة والمجتمع ضحية حماقات يصعب تفسيرها بمعايير المنطق والأخلاق! وهي نتيجة تعادل من حيث رمزيتها فعل الأعاصير والزلازل والجراد. بمعنى انك ترى صورة الجحيم دون إدراك مغزى العقاب فيه! أما في الواقع، فان كل ما يجري هو نتاج لما فينا. ومن ثم فان كل ما يحدث هو استعداد لما فينا، فما أثر فينا غيرنا، كما كان الشيخ الأكبر ابن عربي يحبذ القول.

وهو إدراك ينبغي أن يوضع في عمق الرؤية العملية للبديل الديمقراطي في العراق. بمعنى العمل من اجل قطع الطريق أمام إمكانية انتقال الأطراف إلى المركز، وصعود الهامشية إلى هرم السلطة، واستحواذ الأقلية على مقاليد الأمور. وهي عملية ممكنة من خلال صياغة رؤية استراتيجية عند الأحزاب السياسية نفسها ليس فقط فيما يتعلق بتذليل العناصر الراديكالية في معتقداتها وشعاراتها وتربيتها الذاتية، بل ومن خلال الربط العملي الدائم لشعاراتها السياسية بالمتطلبات الملموسة والضرورية لمختلف الشرائح والفئات الاجتماعية والمهنية. ومن ثم تحويل الفكرة السياسية نفسها إلى بؤرة جذب واستقطاب للنشاط الاجتماعي الفعال. فهو الأسلوب الوحيد القادر على تفعيل خلايا ومكونات المجتمع المدني. ومن ثم الأسلوب الحقيقي لقطع الطريق أمام المغامرة الفردية والجماعية والحزبية. كما انه الأسلوب الذي يهشم النزعة اللاعقلانية للهامشية الاجتماعية والسياسية ونزوعها الراديكالي. وبالتالي تفريغ شحنة الاحتجاج الاجتماعي من إمكانية الانغلاق والانعزال، الذي عادة ما يشكل المادة النشطة للأقلية الاجتماعية والسياسية والقومية والدينية.

فقد كانت ولا تزال اغلب المشاكل والعقد المتوترة في العراق نتاجا لانتقال الأطراف إلى المركز واستحواذ الأقلية على مقاليد الأمور وصعود الهامشية إلى هرم السلطة، ما أدى إلى تجزئة الكينونة الاجتماعية والسياسية والروحية للهوية العراقية. فقد تعرضت الشخصية العراقية في غضون عقود عديدة إلى عملية تدمير هائلة جعلت اغلب مكوناتها ضعيفة ومتوترة في نفس الوقت. وهي مكونات متناقضة عادة ما تلازم ظهورها إلى النور من قبو التوتاليتارية ونموذجها الدكتاتوري في (الإدارة)! وهو الأمر الذي يجعل من مهمة إعادة بناء الشخصية العراقية وهويتها الوطنية القضية الأكثر تعقيدا. كما انها المهمة الاستراتيجية الكبرى في البناء الديمقراطي للمجتمع والدولة والثقافة، بوصفها مفتاح العمران الحقيقي ومعاصرة المستقبل في العراق.

وهي مهمة ترتكز بقدر واحد على ثلاثية الدولة الشرعية والمجتمع المدني والثقافة العقلانية البديلة. وهذه بدورها جميعا مهمة ما ادعوه بفلسفة الاستعراق. بمعنى انه من الصعب إدراك الأبعاد الاستراتيجية وتحقيقها العملي في ظروف العراق الحالية دون التمسك بالحد الأدنى لما ادعوه بالاستعراق، باعتباره فلسفة الرؤية الثقافية للهوية الوطنية والشخصية العراقية. وهي مهمة سياسية وأيديولوجية وثقافية كبرى يمكن التأسيس لها بمعايير مختلفة ومتنوعة من جانب الأحزاب الوطنية والقومية والدينية والدنيوية، كل بمقاييس تجاربه الخاصة ورؤيته الذاتية. الا أن الاستعراق ينبغي ن يكون الحد الأقصى للرؤية الوطنية والقومية والدينية والدنيوية والاجتماعية والطبقية فيما يتعلق بمضمون الهوية العراقية.

والشرط العملي والضروري لذلك هو تحويل فكرة الاستعراق إلى مرجعية متغلغلة في ذهنية ونفسية الأفراد والجماعات والقوميات والأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية والجمعيات والنقابات. وهي مرجعية لا يمكنها العمل في ميدان السياسة وبناء الدولة والمجتمع والثقافة دون تحديد مكوناتها وقواعدها الأساسية العامة والالتزام بها في النظرية والتطبيق كل بمعايير تجاربه الخاصة. ومن أهم هذه المكونات والقواعد تجدر الإشارة إلى ما يلي: إن العراق ليس تجمع أعراق، وانه هوية ثقافية سياسية، وانه غير معقول ولا مقبول خارج وحدة مكوناته الرافدية العربية الإسلامية، وان العربية الإسلامية جوهر ثقافي، وان الهوية الثقافية المفترضة للعراق والعراقية هي الاستعراق، وان الاستعراق هو الحد الأقصى للقومية في العراق، وإنه فلسفة الحد الأدنى الضروري للوحدة الوطنية، وان الاستعراق هو أيديولوجية البيت الذي يمكن أن تتعايش فيه جميع القوميات بصورة متساوية ومنسجمة، وإن الاستعراق من حيث كونه نمط حياة عام هو ضمانة البقاء ضمن الهوية التاريخية الثقافية للعراق والاحتفاظ بالأصول القومية الذاتية له، وان الخروج على الاستعراق من حيث كونه أيديولوجية وطنية ونمط حياة عام هو رجوع إلى العرقية،أي خروج على منطق الهوية الثقافية للعراق والعراقية وعلى مكونات وجودهما الجوهرية، وأن الخروج على الاستعراق بهذا المعنى هو خروج على الحكمة الثقافية والسياسية لتاريخ العراق، وبالتالي فهو خروج على القانون بالمعنى التاريخي والثقافي والحقوقي أيضا.

وليس المقصود بان العراق ليس تجمع أعراق، نفي التمايز العرقي والقومي فيه، بقدر ما يعني الإشارة إلى خصوصية تكون الأقوام والأمم فيه. فالعراق يمتلك تاريخا عريقا في المدنية، وتراثا حضاريا هائلا، قادر على صهر مختلف الأقوام في بوتقة كينونته الثقافية. فقد استطاع أن يبدع في مجرى بناء مدنياته المتنوعة وحضاراته العديدة مرجعيات متسامية كانت تعيد إنتاج نفسها مع كل انعطاف كبير في حياته. وهي ظاهرة لها جذورها الأولية بما يمكن دعوته بالأبعاد الثقافية للقومية في العراق.

فقد استطاع أن يغرس في مجرى إبداعه التاريخي للدولة والمدن والقانون والقيم الأخلاقية، استعدادا ذاتيا لتقبل مختلف الأقوام وصهرها فيما يمكن دعوته بالانتماء الوجداني للكل التاريخي للعراق. من هنا وحدة الأبعاد الثقافية للسومريين والبابليين والآشوريين والفرس والعرب والأتراك. بمعنى مساهمتهم جميعا في إرساء أسس الوحدة الثقافية لتاريخه الذاتي. وهو الأمر الذي ساهم في بلورة مواقف سلبية في أعماقه تجاه النزعة العرقية أيا كان شكلها ومضمونها. وذلك بسبب تعارض النزعة العرقية مع حقيقة مكوناته التاريخية ومرجعياته الثقافية. فهو لا يقبل العرقية، مع انه يقر بوجودها بوصفها حيثيات جزئية من تراثه العام. وليس من كينونته الذاتية. وليس مصادفة أن يحتوي على هذا القدر الكبير من التنوع الممتد على مجرى تاريخه القديم. وهو واقع يعبر عما يمكن دعوته بالحكمة التاريخية للعراق، القائمة في استجابته الحية لنزوع الرؤية الثقافية تجاه كل شيء بما في ذلك تجاه القومية والأعراق المتعايشة فيه.

أما في ظروف العراق الحالية، وبالأخص من وجهة نظر معاصرة المستقبل فيه، فان البقاء ضمن حيز العرقية والقومية الضيقة، مهما كانت الأسباب والبواعث والمبررات، لا يعني سوى الانجرار صوب بقايا النفسية البدائية، أي نفسية ما قبل الدولة والتاريخ السياسي الاجتماعي. وهو الأمر الذي يجعل من الضروري تحويل الوحدة الثقافية لتاريخ العراق الذاتي إلى مرجعية سياسية لجميع أقوامه. لا سيما وأنها وحدة لها مقوماتها في نفس الهوية العراقية، بوصفها هوية ثقافية سياسية.

الإحصاء السكاني بين الداخل والخارج

الدكتور تيسير عبد الجبار الآلوسي

ماذا يُراد من الإحصاء السكاني؟ و المستهدفون به من هم أو ما ميدانه؟ وما المستهدف من وراء الإحصاء السكاني العراقي المنتظر قريبا؟ وكيف يمكن تحقيقه على المستوى الوطني؟ أو كيف يمكن أن يشمل العراقيين جميعا في الداخل والخارج؟

في الحقيقة وقبل الإجابة عن أسئلة الإحصاء لابد من التأكيد على أن مثل هذه العملية تظل ضرورة ملحة لأي تخطيط علمي موضوعي يستهدف قراءة آلية التحرك إلى الأمام لشعب بعينه...

والإحصاء السكاني من حيث هو عملية تعداد وحصر نوعي كمي لمجموع الأفراد وتصنيفهم على وفق محددات متنوعة مختلفة يبقى الأساس للتطور والتقدم ولمعالجة مشكلات الواقع وتناولها موضوعيا..

ولكننا على أية حال اليوم بصدد تسجيل العراقيين انتخابيا، أي أن الهدف المباشر من الإحصاء هو تحديد المشاركين من العراقيين في الانتخابات المقبلة وإن كان يمكن الإفادة منه في أمور كثيرة غير مسألة الانتخابات وذلك باستكمال العملية الإحصائية بأفضل أو أعلى دقة منتظرة وأوسع معلومات مفيدة لخطط إعادة الإعمار.

إذن نحن بصدد إحصاء العراقيين من دون إقصاء أو استثناء، بمعنى إشراكهم كافة وشمولهم جميعا سواء منهم مَن كان في الداخل أم مَن كان في الخارج.. ومن ثمّ لابد لنا من فرز الوقائع، فمن المعروف وجود اختراقات بالجملة لأولئك الذين دخلوا بلادنا عبر حدود مفتوحة للمتسللين الذين اشتروا وزوروا الجنسية العراقية سواء منهم أولئك القادمين من إيران أو من تركيا، وهاتان المجموعتان هما أكبر مجموعتين تسللتا إلى عراقنا.

ولابد من تذكر حقيقة شمول الإحصاء كل العراقيين وألا يكون فيه أي استثناء حتى لفرد واحد لأي سبب كان، لأن عملية الاستثناء ستخلق أول الأسباب لهدم عملية إعادة البناء والإعمار كما ستؤسس لمشاكل خطيرة لبلادنا ولغدنا، أما الاختراق فله حلول أخرى.

وبصدد الاختراق نتساءل: ما العمل لقراءة هذه الحقيقة وكيفية الكشف عنها وحراسة بلادنا من التسلل الخطير الذي تجاوز عشرات الألوف إن لم يكن أكثر؟! والمسألة لا تنحصر داخل بلادنا بل تمتد هنا إلى الخارج حيث الجاليات العراقية، وحيث أولئك الذين سجلوا أنفسهم في ظروف إنسانية معقدة بوصفهم عراقيين وهم في الحقيقة ينتمون إلى بلدان وجنسيات أخرى.. فإذا كان الإحصاء في الخارج غير ميداني كانت النتيجة خللاً في دقته وتسجيلاً لأسماء غير قليلة تلحق بالعراق والعراقيين من غير وجه حق مما يخلق مشكلات غير هيّنة لعراق الغد.

إننا بصدد عدد من المشكلات الجدية التي ستجابهنا في إنجاز الإحصاء السكاني أخطرها حالات التسلل المتعمَّد التي يُراد من ورائها اختراق بلادنا وبنية مكونات شعبنا لغايات بعيدة المدى ستجلب لنا الخراب ومزيد الأذى مع مرور الأيام.. ولن تكون جميع الأوراق الثبوتية الرسمية هي الفيصل في الإحصاء وفي حل مشكلات هذا التسلل بعد أنْ مرَّ زمن الخراب على بلادنا من دون أن يكون لدينا وسائل إحصائه الصحيح ولا وجود لأوراق ثبوتية حقة، فضلا عن سنة من ضياع كل فرصة لضبط الحدود والبلاد من الاختراقات وأعمال التسلل المقصودة..

ما الحل؟ في مثل هذه المسألة وقد احترقت مؤسسات السجل المدني وتخريب مؤسسات الدولة قد تعتمد وسائل تدقيق ضرورية إلا أنها بدائية، وقد تعرقل زمنيا وتتلكأ عمليات الإحصاء إلا أننا ينبغي أنْ نتأنى في أعمالنا وألا نندفع في العملية بغير حسابات جدية للمخاطر اللاحقة الناجمة عن كارثة تسجيل المتسللين.

وينبغي تذكر أنَّ من القوى التي ساعدت على بيع الجنسية العراقية ووثائق رسمية ثبوتية أخرى وستستمر في أفعالها تلك هي قوى لها علاقة بقوى إقليمية معروفة وعليه فإنَّ مسألة الإحصاء السكاني ينبغي أنْ تتطهر من النشاط الحزبي السياسي وأنْ نتأكد من القائمين بالعملية لكي لا تتواصل عملية الخسائر في التزوير تلو التزوير، كما لا يمكن اعتماد جميع العناصر والمنظمات العراقية في الخارج فلابد أنْ نتأنى في التعاطي مع القوى والعناصر الموجودة في الخارج من الذين سينهضون بالمهمة بتكليف رسمي أو لدعم العملية بما يجعلها وطنية نزيهة وأقرب للدقة قدر ما يمكننا فعله ونحن نؤسس لعراق جديد.

على أنَّ كل الحرص وكل الحذر وكل التدقيق والعناية بفرز الأمور لا يمكنها أن تجعل المهمة تنتقل إلى حالة من الشك المرضي وروح الاتهام والعزل والإقصاء بما يعني ضرورة منع حالة تعريض العراقي لمهانة الروتين الرسمي وقسوته وتسهيل مسائل تسجيله واعتماد الصحيح من وثائقه.

وأول تلك الوثائق وجوده الشخصي أمام جهات الإحصاء وكونه يمتلك لغته وشخصيته أو هويته العراقية الواضحة، والمسألة ليست معقدة في هذا الإطار إذ لكل شعب لسانه الذي يُفصح عنه وعن هويته ثم تأتي مسائل أخرى حيث ينبغي اعتماد [بقرار رسمي] وثائق بعينها لهذه المهمة مثل هويات الأحوال المدنية وشهادة الجنسية العراقية ودفاتر الخدمة العسكرية القديمة مع اية وسائل أخرى تكميلية.

كما ينبغي الاستعداد لتسجيل حقل خاص بحالات بعينها كأن يوجد حقل لامتلاك الوثائق السابقة أو عدمها وحقل لتصنيف يُعنى بتحديد العراقي المتأكد منه من غيره حيث يمكن لبعضهم أن يتابع تأكيد هويته لاحقا بعد التسجيل على ألا يُستثنى من التسجيل ولكنه يُطالَب بجلب الوثائق لاحقا لكي يدخل السجل المدني الجديد حسب تدقيق عراقي رسمي متخصص.

وهذا سينطبق على عراقيي الداخل والخارج بطريقة لا تمنع من تسجيل الجميع ولكن تضمن مسألة تدقيق وتصحيح موقف، ولاسيما للمتسللين أصحاب الجنسيات المزورة والهويات المُتاجَر بها من قوى بعينها.. فإذا كان الداخل والإحصاء الميداني سيصادف تدقيقا مناسبا نظرا للإمكانات المتاحة ميدانيا، فإنَّ موضوع حسم الأمور في الخارج ستحتاج إمكانات وحلولا مختلفة.

فإذا كنا سنعول على الإحصاء الميداني فمن سيقوم به وأين وكيف؟ ولاسيما في ظروف عدم تمكن انتقال العراقيين بين مدن البلدان التي يقطنونها لأسباب كثيرة منها مادية ومنها مشكلات أخرى غير سهلة الحل.. ولكن لجان الإحصاء يمكنها أنْ تتنقل بين مراكز المدن للقاء الميداني المباشر مع العراقيين فضلا عن أجهزة قراءة الوثائق الضرورية التي نحتاجها بدعم الجهات الرسمية لتلك الدول ولجهاز الأمم المتحدة المنتظر دعمه..

طبعا مع التأكيد على مساهمة فاعلة من المنظمات العراقية في الخارج للتعرف إلى العراقيين الموجودين هناك ولدعم الحملة من جهة التعريف والتحشيد لها والإعلان عنها ومن جهة توفير الطاقات والكوادر اللازمة للإنجاز الأفضل والأدق..

وهنا ينبغي أن تكون المسؤولية الضميرية وحب الوطن والانتماء إليه والمساهمة باي قدر من الجهد هو ديدن العراقي للالتحاق بالعملية وإنجازها لضمانات النجاح والمصداقية والدقة.. وكل عراقي مسؤول اليوم عن مسألة بناء مجتمع مدني جديد يُحترَم فيه الإنسان بكل حقوقه ويُحمى من أية تجاوزات.

النجاح في أي تطور مقبل يجب أن يؤسَّس على إحصاء وطني شامل دقيق يشارك فيه العراقيون كافة من دون تردد أو تخلف عن المشاركة أو إهمال أو تماهل..

العراقيون بين الداخل والخارج

محمد ناجي/ السويد

كل من زار العراق، بعد انهيار النظام الدكتاتوري، لاحظ، وبوضوح، وجود مظاهر لهذا النظام في أكثر من مكان، ومنها ما يتعلق بسلوك الناس، اليائس والحذر، وطريقة تفكيرهم التي تعتمد على الشك والكتمان واللف والدوران، وحتى الخطاب المتداول بينهم المليء بمفردات الطغيان. ويمكن لنا أن نتفهم الحالة إذا أخذنا في الحسبان، قصر المسافة الزمنية والنفسية والاجتماعية التي تفصلهم عن النظام السابق، ومقدار القهر والاضطهاد والماكنة الدعائية الرهيبة، التي تعرض لها المواطن، الأعزل، على مدى عقود. بالإضافة للظروف الخاصة للتغيير والتي يمر بها العراق حالياً، التي أدت إلى عدم القضاء، سياسياً، على أزلام النظام، وخبراء ماكنته القمعية والدعائية، الذين لا تزال لديهم القدرة على الفعل والتأثير، بالتخريب والإرهاب وترويج الأخبار والمفاهيم المزيفة، في الاتجاه الذي يخدم مصالحهم، على وهم العودة للسلطة مرة أخرى.

أحد هذه المفاهيم التي روجها أزلام البعث، وسربوها لوسائل الإعلام ليلوكها بعد ذاك الجهلة في الشارع، هو: عراقيو الداخل وعراقيو الخارج، ليقسموا العراقيين، كما فعلوا وهم في السلطة، ويضعوا الواحد منهم في مواجهة الآخر، في معركة مفتعلة. ولا يحتاج المرء لذكاء وألمعية لإثبات بعثية هذا المفهوم، والذي يريدون بواسطته الانتقام، وهم خارج السلطة، من أولئك الذين قاوموا نظامهم الفاشي.

فعراقيو الخارج ليسوا أناساً من دون جذور أو دور، غرباء جاؤوا من الخارج ليستولوا على المناصب وينافسوا العراقيين على لقمة عيشهم وعملهم، بل هم ضحايا البعث الفاشي، أبناء الوطن الذين قارعوا النظام حتى بالسلاح على ذرى جبال كردستان وفي أعماق الأهوار، وفي طول الوطن وعرضه، وتعرضوا وعوائلهم جراء ذلك للملاحقة والاضطهاد، وبعد أن ضيقت الفاشية عليهم سبل النضال، ولم يجدوا مأوى في داخل الوطن اختاروا المواجهة من الخارج، وحتى هناك لم يكونوا سواحاً مرفهين، بل عانوا شظف العيش والمطاردة، وبعضهم تعرض للاغتيال على يد الفاشية، نتيجة لقيامهم بنشاطات تفضح الدكتاتورية، وبالتالي قدموا دعماً سياسياً ومادياً لأهلهم في الداخل. ومن ضمن هؤلاء، أيضاً، عراقيون هجروا رغماً عنهم إلى دول الجوار، بحجة التبعية الإيرانية، بعد أن سلبت ممتلكاتهم وانتهكت أعراضهم وزج بشبابهم في السجون، وهؤلاء كان لهم نصيب ودور لا ينكر في مواجهة البعث.

والمؤسف، أن هذا المفهوم البعثي، يراد له، اليوم، أن يتحول إلى سياسة للدولة العراقية الديمقراطية الجديدة، من خلال الحديث الذي سمعناه مباشرة، في ندوة عامة، من السيد حميد الكفائي، مسؤول دائرة العلاقات العامة في ديوان رئاسة الجمهورية، الذي نقل عن المسؤولين عن تنظيم الانتخابات المؤمل إجراؤها بداية السنة المقبلة، قولهم: باستبعاد أية مشاركة، لمن يعيش في الخارج، ومن يريد منهم المشاركة عليه أن يحضر إلى الداخل!

وإذا كان ما نقله السيد الكفائي وسمعناه منه صحيحاً، ولم يصدر نفياً له، فالأسئلة تطرح نفسها، على أمل الجواب والتوضيح من السادة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، أعضاء الوزارة، رؤساء التنظيمات السياسية، أعضاء اللجنة المشرفة على الانتخابات. فهل سيتم تسجيل العراقيين المقيمين في المهجر في الإحصاء السكاني القادم، وبالتالي في السجلات الانتخابية الرسمية؟ أم سيتم استبعادهم أيضاً، ليعانوا وأبناءهم لاحقاً من مشكلة الجنسية العثمانية وشهادة الجنسية، وتسجيل النفوس لعام ١٩٥٧؟ ألا يعني هذا إضعافاً واستخفافاً بكل العملية الانتخابية، وبرنامج السيد رئيس الجمهورية وكذا رئيس الوزراء؟ لأن من لا يحرص على مشاركة آلاف العراقيين في الخارج، لن يكون حريصاً على مشاركة من هو في الداخل. ثم هل وضعتم في الحسبان معاناة من يريد الحضور للمشاركة، فينقطع عن العمل أو الدراسة ويتحمل تكاليف السفر والإقامة؟ وهل فكرتم بالضغط والمشاكل التي سيسببها تجمع آلاف، إن لم يكن ملايين، العراقيين خلال فترة وجيزة محددة عند نقاط الحدود البرية القليلة، للمسافرين وللموظفين على جانبي الحدود، أو في المطارات العراقية (إن فتحت للطيران)؟، وأخيراً ألا توجد بدائل أخرى أسهل وأكثر ملائمة؟ بواسطة السفارات العراقية في الخارج، مثلاً، ومن لا توجد سفارة في البلد الذي يقيم فيه يتم إرشاده إلى أقرب سفارة إليه، أو أن يتم ذلك بواسطة البريد، أو عبر ممثليات الأمم المتحدة المنتشرة في كل بلد في العالم أو... أو.. خيارات كثيرة يمكن مناقشتها، ولكن: من يريد المشاركة عليه الحضور... يبدو أكثرها سوءاً واستخفافاً بالمواطن والعملية الانتخابية والعراق الجديد الذي يجري الحديث عنه.